

Distr.: General  
25 January 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد البياتي ..... (العراق)

#### المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing  
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/61/36 و 97 و 220 و 280)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (A/61/211 و 267 و 281 و 287 و 289 و 306 و 311 و 312 و 324 و 325 و 338 و 340 و 348 و 352 و 353 و 384 و 464 و 465 و 476 و 506 و A/61/513)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (A/61/276 و 349 و 360 و 369 و 374 و 469 و 470 و 475 و 489 و 504)

١ - السيدة أربور (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قدمت تقرير مكتبها الأخير (A/61/36)، فقالت إن المخطط التفصيلي لإنشاء مجلس حقوق الإنسان أصبح الآن حقيقة واقعة. وأجرت الهيئة الجديدة اعتماد صكين معياريين، هما الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. كما بدأت في تنظيم هيكلها الأساسي وأسلوب عملها، لا سيما فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، المكمل لعمل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وقد صُممت هذه الآليات لكي تتيح فهما شاملا للحالات القطرية، بهدف مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٢ - وأشارت إلى أنه يجري حاليا تنفيذ خطة عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتم وضع خطة إدارية استراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتوجيه عمل المفوضية، إلى جانب تعظيم الموارد المتاحة. وأضافت أن

المفوضية تساعد الدول على معالجة الفجوات في حماية حقوق الإنسان حيث توفر محفلا للحوار ورصد التطورات على أرض الواقع وإجراء البحوث فضلا عن التعاون التقني. ويجري تعزيز قدرتها في المقر ووجودها الميداني وشراكاتها مع جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وتسعى للتغلب على القيود التي تحد من وصولها إلى عدد من البلدان. وأشارت إلى أن وحدة الاستجابة السريعة في المفوضية مكنتها من وزع موظفين معنيين بحقوق الإنسان في وقت قصير جدا، كما هو الحال في لبنان، خلال الأزمة التي حدثت عام ٢٠٠٦. كما قامت بدور في مختلف بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق، كتلك التي أرسلت إلى دارفور وقرغيزستان وتوغو في عام ٢٠٠٥ وإلى تيمور - ليشتي وليبريا ولبنان في عام ٢٠٠٦.

٣ - ولتحقيق الأهداف الأطول أجلا في مجال المشاركة القطرية، تم افتتاح مكاتب قطرية في نيبال وأوغندا وغواتيمالا؛ ومن المعتمدين مكاتب إضافية في كل من توغو وبوليفيا. ويواصل المكتبان في كمبوديا وكولومبيا دعمهما لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان. وتستعد المفوضية أيضا لفتح خمسة مكاتب إقليمية جديدة، ستكون مهمتها مساعدة البلدان التي ليس فيها تواجد قطري على تعزيز قدرتها الوطنية وإقامة صلات مع المؤسسات الإقليمية وشبكات المجتمع المدني. وتم تنشيط المكتب الإقليمي للمنطقة العربية ومنطقة الخليج الموجود في بيروت، ويجري الاستعداد لفتح مكتب إقليمي في داكار لمنطقة غرب أفريقيا. وتتفاوض المفوضية بشأن فتح مكتب إقليمي لآسيا الوسطى، وتتفاوض بشأن إنشاء مكتب إقليمي في القاهرة لخدمة شمال أفريقيا. وستتمكن قريبا من تحديد موقع مكتب إقليمي لأمريكا الوسطى. وأضافت أنه يجري تعزيز المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى الموجود في الكاميرون، ومن المعتمدين إنشاء مركز للتدريب والتوثيق في

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشارت إلى أن التمييز العنصري المتزايد في بعض المناطق يدعمه الخوف من الإرهاب أو التصورات الخاطئة لمفهوم الهوية أو القلق بشأن التنافس على العمل. وتعمل المفوضية على محاربة التمييز من خلال وضع المعايير وتنفيذها ومن خلال تنفيذ مشاريع موجهة للتعليم والتدريب والدعوة والحماية القانونية. وللمساعدة في تحقيق وجود مؤسسات قانونية فعالة في مجال الحكم، تقوم المفوضية بتقديم التوجيه في مجال السياسة العامة والخدمات الاستشارية والخبرة اللازمة في مجالي العدالة الانتقالية وسيادة القانون. ففي بوروندي، على سبيل المثال، تتفاوض بشأن إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة.

٦ - السيد سعيد (السودان): سأل عن الخطوات التي تعتمزم المفوضية اتخاذها لمعالجة الاختلال في التوزيع الجغرافي لموظفيها وطلب معلومات عن التوزيع الإقليمي للوظائف في المفوضية. وسأل أيضا عن الآليات القائمة لضمان إيلاء نفس الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تحظى به الحقوق السياسية.

٧ - السيدة لينتونين (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، فسألت عن التدابير التي يمكن اتخاذها وأشكال التعاون اللازمة لتحقيق حقوق الإنسان ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، وما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول لتحسين سجلها بشأن الحد من الفقر بصورة مستدامة.

٨ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعم هدف المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن زيادة المشاركة في الأنشطة القطرية وتعزيز المساعدة التقنية المقدمة لمعاونة الدول في تنفيذ قواعد حقوق الإنسان. وفيما يتعلق ببناء القدرة على رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومواجهتها، في شمال أوغندا، مثلا، أعربت عن رغبتها في سماع المزيد حول تجربة المفوضية

بمجال حقوق الإنسان لخدمة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية يكون مقره في قطر.

٤ - وقالت إنه يجري أيضا مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطرية للمفوضية من خلال شركاء آخرين في الميدان تابعين للأمم المتحدة. ولعبت المفوضية دورا رئيسيا في تمكين عناصر بعثات حفظ السلام المعنية بحقوق الإنسان من تجاوز دورها التقليدي في مجال الرصد بحيث تقدم التعاون التقني والتدريب. وتنشئ حاليا إطارا مؤسسيا مشتركا مع المستشارين المعنيين بحقوق الإنسان الموزعين في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يتيح تحسين الصلات بين المفوضية والمنسقين المقيمين ووكالات الأمم المتحدة وإدارتها وبرامجها الميدانية. وكان التفاعل مع وكالات حقوق الإنسان مثمرا أيضا في معالجة مسائل حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالتراعات أو بالكوارث الطبيعية مثل إعصار تسونامي الآسيوي والزلازل الذي وقع في باكستان.

٥ - ومضت قائلة إن الفقر ونقص التنمية يضاعفان إساءة المعاملة، والإهمال والتمييز ويحرمان الملايين من التمتع بحقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولهذا السبب، اختارت المفوضية "الفقر وحقوق الإنسان" ليكون موضوع الاحتفال بيوم حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦، وستواصل دعم المناقشات على الصعيد الحكومي الدولي بشأن صياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء إجراء فردي فيما يتعلق بالرسائل. وأضافت أن المفوضية، إدراكا منها بالحاجة إلى تمكين المرأة وتعزيز حقوقها، شاركت في مشاريع تعاونية ومبادرات قائمة بذاتها لمكافحة التمييز والعنف ضد المرأة، بما في ذلك القيام وشيكا بإنشاء وحدة في المقر مخصصة لهذا الشأن. فالتمييز يعرض كثيرا من الجماعات والأفراد بصورة كبيرة لعدم المساواة في التمتع بالحقوق

ذلك الامتحان، الذي يسفر غالبا عن نجاح غالبية ساحقة من المرشحين من البلدان الغربية متقدمة النمو. وأحد السبل لمعالجة هذه المشكلة هي طلب الإعفاء من شرط الامتحان التنافسي للتعيين في الوظائف على الصعيد الوطني، لبضع سنوات على الأقل، للسماح بتعيين موظفين مبتدئين موهوبين و متمكنين من مناطق ناقصة التمثيل.

١٢ - وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قالت إن المفوضية شددت على الحاجة إلى أن تكون استباقية، وذلك من خلال وضع أساس قانوني سليم لتلك الحقوق والقدرة على الدعوة لتنفيذها على الصعيد الوطني، بنفس الطريقة التي تخضع من خلالها الحقوق المدنية والسياسية للإنفاذ القانوني والقضائي. ومن أكثر المبادرات الواعدة، في هذا الصدد، صياغة بروتوكول إضافي للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تنفذ المفوضية استراتيجيات للنهوض بتلك الحقوق عن طريق مكاتبها القطرية والإقليمية وهي بصدد اتخاذ مبادرات بشأن الحق في الصحة والغذاء والإسكان.

١٣ - وفيما يتعلق بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية والحق في التنمية، قالت إن المبادرة البالغة الأهمية هي وضع معايير للتقييم الدوري لشراكات التنمية، مما يؤدي إلى تجاوز الحوار إلى التدابير التي تجعل من هذا الحق حقيقة واقعة. وتعكف المفوضية حاليا على استحداث مؤشرات قياسية وأدوات من أجل تلك المبادرة.

١٤ - وأشارت إلى أن مذكرة التفاهم بين المفوضية وحكومة أوغندا والاتفاق الذي أنشئ بموجبه مكتب المفوضية في غواتيمالا، نموذجان للتعاون الميداني بين المفوضية والحكومات الملتزمة جديا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بلدانها والتماس المساعدة التقنية في هذا الصدد. وأعربت عن الأمل في أن يحدد هذان النموذجان المعايير اللازمة للجهود

في إقامة شراكات مع العناصر الفاعلة المعنية بالشؤون الإنسانية لضمان إدماج مراعاة حقوق الإنسان في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة. وأخيرا، أعربت عن الرغبة في معرفة البلدان التي تعتزم المفوضة السامية زيارتها في المستقبل القريب.

٩ - السيد بولافارام (الهند): سأل عن التدابير المتوخى اتخاذها لمساعدة مختلف المؤسسات المعنية بإجراء إصلاح هيئات المعاهدات. كما أنه سيغدو ممتنا لمعرفة مزيد من المعلومات بشأن كيفية إمكان تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بصورة عملية.

١٠ - السيدة زهانغ دان (الصين): قالت إن وفدها يقدر ما أعلنته المفوضية عن أنها سوف تتخذ تدابير لضمان معاملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الحقوق السياسية. لكنها أعربت عن الأسف لأن الاحتلال الجغرافي في ملاك موظفي المفوضية لا يزال مستمرا، بل ازداد سوءا. وسألت عن التدابير المحددة التي تعتزم المفوضة السامية اتخاذها لعلاج هذه الحالة في أسرع وقت ممكن.

١١ - السيدة أربور (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): أكدت من جديد اهتمامها القاطع بأن تعكس المفوضية واقعا متعدد الثقافات ممثلا تمثيلا جغرافيا عادلا. وأضافت أنه يمكن اتخاذ تدابير لزيادة حصة المرشحين من مناطق ناقصة التمثيل. ومع ذلك، فإن المفوضية، كجزء تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، لا تستطيع اتخاذ مبادرات بخلاف تلك التي تتماشى مع النظام الأساسي للأمم المتحدة. وأحد العقبات الرئيسية التي تعوق جهود المفوضية لتغيير صورتها بسرعة وبدرجة كبيرة هي القاعدة التي تحكم الامتحان التنافسي للتعيين في الوظائف على المستوى الوطني. ونحو ٥٠ في المائة من موظفي المفوضية تم تعيينهم من خلال

١٨ - السيدة أوتاني (اليابان): قالت إن وفدها يقدر على وجه الخصوص خطة عمل المفوضية وخطة الإدارة الاستراتيجية. وأضافت أن وفدها يؤيد، من حيث المبدأ، تعزيز المفوضية، في جملة أمور، من خلال مضاعفة ميزانيتها العادية في غضون خمس سنوات. وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على تقوية المكاتب القطرية والاستفادة الفعالة من الموارد المالية. وأضافت أنها ترغب في أن تعرف إلى أي مدى ستركز المفوضية على رصد حقوق الإنسان في البلدان في حالات ما بعد الصراع وعلى تقديم المساعدة التقنية. وإنها سترحب أيضا بمعرفة آراء المفوضية السامية بشأن كيفية مشاركة مجلس حقوق الإنسان في عمل المكاتب القطرية.

١٩ - السيد بابادودو (بنن): طلب مزيدا من التفاصيل عن القيود في الوصول التي أشارت إليها المفوضية السامية في بيانها. وأعرب عن ترحيبه بأية معلومات إضافية عن المعايير التي تطبقها المفوضية لتقرير فتح مكتب في بلد معين.

٢٠ - وقال إنه لما كانت انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان الصغيرة متواترة، فإنه يتساءل عن الاستراتيجية الجاري تنفيذها لتجنب ازدواجية المعايير في التصدي للانتهاكات حقوق الإنسان. كما يود أن يعرف المزيد عن الجهود المبذولة لمعالجة انتهاك الحق في التنمية ومعرفة متى يتم على الأقل انتقاد بلدان لانتهاكها حقوق مواطنيها في التنمية بنفس الطريقة التي يتم من خلالها توجيه الانتقاد إلى بلدان أخرى لقتل مواطنيها أو لانتهاك الحقوق المدنية أو السياسية.

٢١ - السيد أواد (كينيا): سأل كيف تتصور المفوضية دورها في تنفيذ آلية الاستعراض الدوري الشامل.

٢٢ - السيد سعيدوف (أوزبكستان): لاحظ أن المفوضية أرسلت بعثة إلى قبرغيزستان، متجاهلة آراء دول المنطقة. وأضاف أن تلك البعثة اتخذت موقفا سلبيا إزاء المنطقة، وأنه

المفوضية في تنفيذ حقوق الإنسان في مواقع بعينها وفي الشراكة مع الحكومات وعناصر المجتمع المدني الفاعلة.

١٥ - وبشأن مسألة الزيارات القطرية، قالت إنها زارت توا هايي وستزور قريبا إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وأعربت عن الأمل في مواصلة هذه الزيارات لا سيما البلدان التي للمفوضية فيها ارتباطات قوية على أرض الواقع، سواء من خلال بعثات حفظ السلام أو المكاتب القائمة بمفردها أو من خلال المستشارين المعنيين بحقوق الإنسان. أما عن المسائل الجنسانية، فقد أكدت على ضرورة أن تكون حقوق المرأة محددة بوضوح وأن تكون أساسية على جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

١٦ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بمسألة إصلاح هيئات المعاهدات، فقد شددت المفوضية على الحاجة إلى جهاز قوي وكفاء وعملي لحقوق الإنسان. وسيلزم وجود هيكل للأمانة العامة أكثر قوة، حيث ستكون هناك زيادة كبيرة في حجم عمل هيئة المعاهدات نتيجة إنفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب واعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. وفي هذا السياق، تم اقتراح إنشاء هيئة دائمة وموحدة للمعاهدات. أما عن الشكل الذي تتخذه هذه الهيئة، فإن الأمر متروك كلية للدول الأعضاء وللدول الأطراف في مختلف المعاهدات. وأضافت أنها تأمل في مواصلة مناقشة تلك المبادرة.

١٧ - السيدة بانكس (نيوزيلندا): رحبت بأنشطة المفوضية في مجال المشاركة القطرية ووجودها في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وأعربت عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، وسألت عن كيفية مساهمة المفوضية في تنفيذها.

من جانب صكوك أخرى. وسأل ما إذا كان لدى المفوضية أية برامج لزيادة التوعية بالاتفاقية وتشجيع التصديق عليها.

٢٧ - وقال إنه يود أن يعرف انطباعات المفوضة السامية عن العمل الذي قام به مجلس حقوق الإنسان حتى الآن، وما إذا كان يدعم التعاون في مجال حماية حقوق الإنسان بأكثر مما حققته لجنة حقوق الإنسان.

٢٨ - **السيدة تكيثانافا (جورجيا):** قالت إنها تغدو ممتنة لسماع تعليقات المفوضة السامية على التطورات الأخيرة بشأن حماية حقوق الإنسان لأهالي جورجيا الذين يعيشون في الاتحاد الروسي. وأضافت أن سلطات الاتحاد الروسي، بعد أن فرضت بالفعل حظرا اقتصاديا تاما على جورجيا وحظرا على الانتقال إليها، بذريعة محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير القانونية، أخذت في التضيق كثيرا على الجورجيين والتميز ضدهم، بما في ذلك النساء والأطفال. كما يتم تفتيش الفنانين والكتّاب والمغنيين الجورجيين، واحتجاز الأفراد ذوي الملامح الجورجية؛ ويتم إخضاع فروع شركات الأعمال الجورجية لتحقيقات ضريبية قاسية. ويُطلب إلى المنشآت التعليمية وغيرها من المنشآت الإبلاغ عن الأفراد الذين يحملون كنية جورجية؛ وتجري معاملة المهاجرين الجورجيين، بمن فيهم اللاجئين، معاملة لاإنسانية، وطردهم بالقوة من الاتحاد الروسي. ويجري التفرقة بين الأسر ويُساق الأطفال إلى أماكن الرعاية بعيدا عن أبويهم. وفي اليوم السابق، كان هناك مواطن جورجي ينتظر ترحيله بعد احتجازه في أحوال فظيعة وحرمانه من الأدوية والماء، قد لقي حتفه في مطار موسكو بسبب أزمة ربو.

٢٩ - وأضافت قائلة إن الانفصاليين في أبخازيا وأوستيا الجنوبية قد استولوا على الإقليم وأبادوا الجورجيين والجنسيات الأخرى، وأرغموا ٣٠٠ ٠٠٠ من الذين نجوا

سيكون من المفيد معرفة المعايير التي استُخدمت في اختيار أعضائها.

٢٣ - وقال إن المفوضية شرعت في تنفيذ مشروع إقليمي من أجل آسيا الوسطى عام ٢٠٠٤. ولكن برغم نجاح المشروع ومطالبة حكومات المنطقة باستمراره، تم تعليق المشروع ولم يتم بعد تنفيذ مرحلته الثانية. وأضاف أنه سيكون من دواعي التقدير تقديم تفسير لأسباب تجميد المشروع.

٢٤ - **السيدة كوتز (كندا):** تساءلت عما إذا كانت المساعدة الموسعة التي تقدمها المفوضية وأعمال الرصد التي تضطلع بها لتوفير الأمن وتعزيز المساءلة قد يختلفان في حالات الإفلات من عقوبة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة أو عدم حماية المعونة الإنسانية أو العاملين في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أنه سيكون من المفيد معرفة كيف يمكن تشجيع الدول الراضية للانتفاع من المساعدة المقدمة من المفوضية على أن تكون أكثر استجابة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. أما في البلدان التي تلقى ترحيبا بها، سيكون من المفيد معرفة التحديات التي تواجهها المفوضية للقيام بدورها إلى أقصى حد.

٢٥ - **السيد الأخضر (الجمهورية العربية الليبية):** تساءل عما إذا كان البرنامج ١٩ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (الملحق رقم ٦ (A/55/6/Rev.1)) يعطي المفوضية صلاحيات قد تتجاوز صلاحيات مجلس حقوق الإنسان.

٢٦ - **السيد أكسين (تركيا):** لاحظ أن دولا كثيرة لم تصدق على اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وقال إن وفده لا يتفق في الرأي مع أولئك الذين يجادلون بأن الحقوق الواردة في هذه الاتفاقية مشمولة بالفعل

حكومية دولية قبل أن يتسنى تنفيذه. وأخيراً، لم تُبذل جهود كافية لتعزيز الحق في التنمية، وتساءل عن الاعتبارات التي قد توليها المفوضية لاتفاقية بشأن هذا الحق.

٣٣ - السيدة أربور (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن المفوضية تتطلع إلى خدمة هيئة المعاهدات الجديدة التي سُنشاً في إطار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، التي يُؤمل أن يكون لنطاقها الواسع تأثير شامل على عمل هيئات المعاهدات الأخرى.

٣٤ - وبخصوص المكاتب القطرية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا ينبغي النظر إلى أنشطة المساعدة التقنية ورصد حالة حقوق الإنسان وأنشطة الإبلاغ كمجالات عمل منفصلة. فهي مكملة لبعضها البعض ويجب أن تكون متكاملة إذا ما أُريد للعمل الذي تقوم به المكاتب القطرية أن يكون فعالاً ومناسباً. أما الوجود القطري، أو على الأقل الوجود الإقليمي، فإنه ضروري لتمكين المفوضية من الاستجابة لحقائق الأمور في البلدان كل على حدة. ويتوقف القرار بفتح مكاتب قطرية للمفوضية على التزام الحكومات بدعوة أخصائيين في مجال حقوق الإنسان لزيارة بلدانها لإجراء التحليلات وتقديم المساعدة التقنية: ووجود المفوضية في بلد ما يشهد على رغبة حكومة هذا البلد في تلقي هذه المساعدة. وثمة عامل آخر في القرار هو ما إذا كانت المفوضية تستطيع تقديم مساعدة غير متاحة من خلال آليات إقليمية أو شركاء للأمم المتحدة.

٣٥ - وقالت إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية من الصعوبة بمكان تحديدها والاعتراف بها خارج سياق حقوق الإنسان الأخرى. والعمل جارٍ لتصميم هيكل يتم من خلاله تحديد تلك الحقوق والتصدي للانتهاكات، لكن المهمة حافلة بالصعوبات.

من التطهير الإثني والإبادة على ترك منازلهم. وأشارت إلى أن مكتب المفوضية الذي أنشئ في سوخوي عام ١٩٩٩ لم يحقق أية نتائج ملموسة في حماية حقوق الإنسان. فحالة حقوق الإنسان في مناطق الصراع لا تزال بالغة الخطورة، لا سيما في منطقة غالي المأهولة بالسكان. ولا يتمتع اللاجئون بأي أمن، وأعمال القتل واختفاء الجورجين لا تزال مستمرة. واللغة الجورجية محظورة في المدارس. وتم توجيه انتباه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ومكتب المفوضية في سوخوي إلى هذه المعلومات؛ لكن افتتاح مكتب المفوضية في غالي لم يتم تنفيذه بسبب اعتراض الجانب الأبخازي.

٣٠ - السيدة أوليفيرا (المكسيك): طلبت معلومات عن خطط المفوضية بشأن متابعة اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقات.

٣١ - السيد موسى (بوركينا فاسو): قال إن المقرر الخاص لحقوق الإنسان للمهاجرين قام، بناء على طلب حكومته، بزيارة بوركينا فاسو في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكانت هذه الزيارة قيمة للغاية. غير أنه يلزم تعزيز قدرة حكومته لمتابعة توصيات المقرر الخاص.

٣٢ - السيد كمرباتش (كوبا): سأل عن الإجراء الذي اتخذته المفوضية لمعالجة الاختلال في التوزيع الجغرافي لموظفيها. وأضاف أنه يود أن يسمع رد فعل المفوضية السامية على التوصيات الواردة في التقرير الأخير لوحدة التفتيش المشتركة بشأن متابعة الاستعراض الإداري للمفوضية (JIU/REP/2006/3). وأضاف أن خطة عمل المفوضية تتضمن أيضاً توصيات هامة لتعزيز أنشطتها من أجل تمكين المرأة وزيادة الوجود الإقليمي للمفوضية وإصلاح مختلف هيئات المعاهدات. وسأل متى ستمكن الدول الأعضاء من مناقشة تلك التوصيات، حيث أن البعض منها يتطلب قرارات

٣٦ - وأشارت إلى أن الاستعراض الدوري الشامل آلية عالية الابتكارية تميّز مجلس حقوق الإنسان الجديد عن لجنة حقوق الإنسان. والقصد منه معالجة الادعاءات المشروعة حول الانتقائية والتسييس للذات شابا العمل القطري المحدد للجنة حقوق الإنسان وضمان المعاملة المنصفة لجميع الدول الأعضاء في قياس الامتثال للالتزامات حقوق الإنسان. كما يوفر هذا الاستعراض أساسا لأنشطة حماية حقوق الإنسان التي تضطلع بها الآليات الوطنية والإقليمية. والتحدي الذي يواجهه مجلس حقوق الإنسان هو وجود استعراض دوري شامل يكون متينا وليس مفرطا في الأعباء المرهقة، ليتسنى إتاحة الفرصة لاستعراض حالة حقوق الإنسان في عدد كبير من البلدان في غضون إطار زمني معقول. ومع ذلك، لا ينبغي أن تكون عملية الاستعراض سطحية ولا أن تكون ازدواجية للعمل الذي تضطلع به هيئات المعاهدات.

٣٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٩ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، الواردة في الملحق رقم ٦ (A/55/6/Rev.1)، قالت إن ممثل ليبيا تساءل عما إذا كان برنامج المفوضية سيطنغى على ولاية مجلس حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن مجموعة من اختصاصات عمل المفوضية المذكورة في تلك الوثيقة، بما في ذلك قرارات لجنة حقوق الإنسان، والأكثر أهمية، قرارات الجمعية العامة، لا سيما قرار الجمعية العامة ٤٨/٤١ الذي ينص على مسؤولية المفوضية السامية في تعزيز وحماية التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان.

٤٠ - وقالت إنها الأخرى قلقة من انخفاض معدل التصديق على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأضافت أنه ينبغي إدراج قضايا الهجرة - بمعزل عن قضايا اللاجئين والتماس اللجوء - في إطار حقوق الإنسان، حيث أن الهجرة غالبا ما تكون نتيجة الانتهاكات الصارخة لحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. وأضافت أن الاتفاقية لا تفرض أية التزامات حديده تتجاوز تلك الواردة في العهدتين الدوليين، حيث تكرر ما ورد في العهدتين بشأن جماعات محددة مستهدفة. وإذا كان الإحجام عن التصديق عليها بحجة أنها غير كافية، فلا بد من معالجة المسائل التي تعوق التصديق عليها معالجة منصفة. وأشارت إلى أن وجود إطار مناسب لحقوق الإنسان للمهاجرين من شأنه أن يعالج قضايا كتلك التي أثارها ممثل جورجيا بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وحرية الانتقال وضمان وجود عملية ملائمة في هذا الشأن ومعاملة إنسانية للأشخاص العابرين للحدود أو المرغمين على الانتقال. كما أن حماية الأقليات مهمة في النقاش الكلي بشأن الهجرة التي تعد مسألة حاسمة للعقد الحالي.

٣٧ - وفيما يتعلق بالخطة الرامية إلى إنشاء مكتب إقليمي لمنطقة آسيا الوسطى، تتوق المفوضية للتواجد في جميع المناطق، لا سيما تلك التي لم يكن الوجود القطري فيها ممكنا. غير أن آسيا الوسطى واحدة من المناطق التي ترى المفوضية أنها تستطيع تقديم المساعدة واستخدام موظفين يتم اختيارهم على أساس معايير محددة، كاللغة والخبرة المحلية وأوراق الاعتماد في مجال حقوق الإنسان.

٣٨ - وفيما يتصل بسبل تشجيع الدول على التعاون، فإن الحكومات التي لديها الاستعداد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تعد شركاء عمل مميزين وينبغي تقديم المساعدة إليهم. أما تلك التي تكون مقاومة - ولا نقول معرقله - فسوف يتعامل معها مجلس حقوق الإنسان على نحو أنسب من المفوضية، حيث أنه من خلال التشجيع الجماعي للدول الأخرى الأعضاء، من المحتمل كثيرا تحقيق المزيد من التقدم. وأعربت عن الأمل في أن يكون مجلس حقوق الإنسان على



يدير بالفعل الامتحان بشأن تعيين موظفي حقوق الإنسان، ولكن ذلك يكرس التوزيع الجغرافي الحالي لموظفي المفوضية. وأكدت أنه في الوقت الذي ليس فيه لدى المفوضية نفس الوضع القائم في الأمانة العامة، فإنها ليست حرة في الخروج عن القواعد التي تسري على الأمانة العامة. وأضافت أنها على ثقة من أنه إذا استطاعت المفوضية تأمين مزيد من حرية التصرف، فإنها ستعمل على نحو أفضل. وغير ذلك، فإنها تأمل في أن تسهم مبادرات المفوضية السامية في تحقيق هذا الغرض. وحثت في ختام بيانها الدول الأعضاء على أن تشجع مواطنيها على التقدم لشغل الوظائف ذات الصلة بحقوق الإنسان من خلال نظام غالاكسي.

٤٤ - السيدة تاراسينا - سيكار (غواتيمالا): شكرت المفوضية السامية على زيارتها لغواتيمالا في أيار/مايو ٢٠٠٦ ولما لاحظتها بأن الاتفاق الخاص بإنشاء مكتب المفوضية في غواتيمالا، يمكن أن يكون نموذجاً تحذوه البلدان الأخرى. وأضافت أنه تم الاتفاق على إنشاء المكتب بناء على طلب غواتيمالا بالتفاوض مع المفوضية. وأنه على الرغم من أن تشغيل المكتب لم يتم إلا منذ زمن قصير، فإن تقرير المفوضية السامية (E/CN.4/2006/Add.1) قدم توصيات كثيرة معقدة، بعضها يصعب تنفيذه. ومع ذلك، فإن حكومتها مستعدة لتنفيذ الآليات الضرورية وأشارت إلى أنها تود معرفة آراء المفوضية السامية بشأن توصيات معينة يرى وفدها أنها خارج صلاحيات المفوضية. وتسليماً باهتمام غواتيمالا الخاص بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تساءلت عن الإجراء الذي يمكن اتخاذه لتسريع تنفيذهما.

٤٥ - السيد سينوس - كوكس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يرحب بتوسيع نطاق التواجد الميداني للمفوضية ويتطلع للعمل مع المفوضية السامية في

٤١ - وأعربت عن امتنانها لممثل بوركينا فاسو لاعترافه بالمساهمة القيّمة التي قدمها المقرر الخاص المعني بحقوق المهاجرين خلال زيارته لبوركينا فاسو. ويمثل ذلك تغييراً موضع الترحيب مقارنة بالانتقادات التي توجّه للمقرر الخاصين المعنيين بمواضيع محددة. ولاحظت أيضاً حاجة حكومة بوركينا فاسو إلى تعزيز قدرتها على متابعة توصيات المقرر الخاص. وأعربت عن الأمل في أن تحظى ملاحظاته باهتمام مجلس حقوق الإنسان عندما يجين الوقت لاستعراض اختصاصاته وإقناع الدول الأخرى الأعضاء بالترحيب بمثل هذه الزيارات القطرية وبتطوير القدرة اللازمة لمتابعة أية توصيات.

٤٢ - وقالت إن ممثل كوبا أثار شواغل حول التوزيع الجغرافي العادل وأشار إلى التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر مؤخراً (JIU/REP/2006/3). وأضافت أن التوصية رقم ٦ بشأن الفريق الاستشاري المعني بمسائل الموظفين، في رأيها، لم تعد وثيقة الصلة بالموضوع. فهذا الفريق كان آلية داخلية تطوعية أنشأها المفوضية قبل عملية إعادة تنظيم الوظائف عندما كان يتم تعيين ثلث قوة العمل فيها من خارج نظام توظيف مجموعة من الموظفين المؤقتين في الرتب الفنية، في محاولة لإيجاد عملية تعيين منصفة ونزيهة والمساهمة في تحقيق تمثيل جغرافي مناسب. ولم يعد عمل هذا الفريق أساسياً لأن معظم التعيين يتم من خلال نظام غالاكسي وأية تحسينات يتعين أن تتم في إطار نظام التعيين العادي للأمم المتحدة.

٤٣ - وقالت إن التوصية ٧ بضرورة أن تجمع المفوضية القوائم السنوية للبلدان غير المثلة والبلدان ناقصة التمثيل لكي تأخذها الأمانة العامة في الاعتبار لا يتم إلا عندما يكون تنظيم امتحانات موظفي شؤون حقوق الإنسان ليس متناظراً، حيث أن مثل هذا العمل يقع بوضوح خارج اختصاص المفوضية. ومكتب إدارة الموارد البشرية هو الذي

٤٨ - وردا على ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، قالت إنها لا تستطيع الإعلان عن أية خطط محددة تتعلق بإنشاء مكاتب جديدة، حيث أن ذلك موضوع مفاوضات ثنائية جارية. ولكن من المؤكد أن المفوضية ستحافظ على وجودها في بعثات حفظ السلام وستواصل تعزيز وجودها الإقليمي. وأشارت إلى أن إنشاء مكاتب ميدانية يقتضي إما اتفاق ثنائي مع الحكومة المعنية أو ولاية من مجلس حقوق الإنسان، لكن الاحتمال الأخير ليس مؤكدا. أما عن السعي لتحقيق الديمقراطية، فإن المفوضية عضو نشيط في برنامج المجموعة الاستشارية وكان لها دور في إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الذي تأمل في أن يحقق نتائج قريبا.

٤٩ - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها ممثل توغو، قالت إنه صحيح أن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تُرتكب باسم الحفاظ على الأمن. وسيتم تناول اقتراحه في سياق برنامج المفوضية لتدريب قوات الشرطة، بما يضمن تأهيل الحكومة لحفظ القانون والنظام مع احترام حقوق المواطنين.

٥٠ - السيد سكولفينك (مدير شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية): أشار إلى الشروط الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٠، فقال إن اللجنة المخصصة المكلفة بصياغة الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات عملت بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتم تنظيم عقد اجتماعات للخبراء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمفوضية فيما يتصل بدورتي اللجنة المخصصة السابعة والثامنة. كما بحثت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سبل توفير وثائق بطريقة برايل قبل الدورة وأثناءها، فضلا عن نسخ إلكترونية لوثائق الدورة منقولة فوراً في الدورتين السابعة والثامنة للجنة المخصصة.

٥١ - وأضاف قائلاً إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كانت المسؤولة عن إدارة صندوق التبرعات

جنييف وفي مكاتبها حول العالم. وطلب إلى المفوضية السامية التوسع في المبادرات الجديدة التي قد تنظر فيها لإنشاء مكاتب ميدانية في السنوات القادمة. ورحب بإنشاء مركز تنسيق لرصد الديمقراطية في المفوضية، وسأل كيف يستطيع النهوض بجدول أعمال الديمقراطية. وأعرب أيضا عن اهتمامه بمعرفة كيف يمكن أن يساعد بلده في تعزيز جدول أعمال الديمقراطية في إطار السياق الشامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٤٦ - السيد باتو (توغو): قال إن السلطات الجديدة في بلده تولي اهتماما متزايدا بحقوق الإنسان ولذلك طلبت إنشاء مكتب للمفوضية في توغو. فحقوق الإنسان هامة وبدونها لا يمكن أن توجد أية تنمية. وأضاف أن أحد الانتهاكات الكثيفة لحقوق الإنسان تحدثت غالبا في أعقاب المظاهرات الجماهيرية، حيث أن قوات الأمن في معظم البلدان ليست مدربة تدريبا كافيا على حفظ القانون والنظام. وفي ظل جهلهم يخلطون غالبا على ما يبدو بين حفظ القانون وإظهار القوة. وسأل المفوضية السامية عما إذا كانت ترى أن بوسع المفوضية إيلاء مزيد من الاهتمام بالتدريب على حفظ القانون والنظام.

٤٧ - السيدة أربوز (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): أشارت إلى الملاحظات التي قدمها ممثل غواتيمالا، فقالت هناك دائما خلافات في الرأي حول أي التوصيات يكون مفيدا وأيها ليس كذلك. غير أنها على قناعة بأن العمل الميداني والإبلاغ لا يزالان يمثلان عملا مثمرا. وأضافت أنها سعيدة باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، لكنها لا تستطيع حاليا أن تقول شيئا عن المبادرات التي سوف تتخذ لتسريع تنفيذ الإعلان. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان جديد، فإنه ينبغي أن يسهم كإطار لإرشاد البلدان التي تسعى لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية.

وأمریکا الوسطی وآسیا الوسطی. كما واصلت المفوضية القيام بمبادرات مختلفة لتعزيز المكاتب الإقليمية، بما فيها تلك المخصصة لجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي أعقاب الأزمة في لبنان، عززت المفوضية مكتبها الإقليمي للمنطقة العربية القائم في بيروت من خلال وزع موظفين إضافيين. وأخيراً، تسعى المفوضية لإقامة شراكات إضافية، بما في ذلك مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية.

٥٤ - وأشار إلى أن المفوضة السامية لحقوق الإنسان قدمت تقريراً عن حالة حقوق الإنسان وأنشطة المفوضية، بما فيها التعاون التقني في نيبال (A/61/359). وأبرز هذا التقرير حقيقة مفادها أن عملية السلام تعطي الأمل في استمرار التحسن في حالة حقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف. وفي الوقت نفسه، يشدد التقرير على أنه لا تزال هناك مسائل كثيرة يلزم معالجتها، بما فيها عمليات الاختطاف وسوء المعاملة وعمليات القتل وتجنيد الأطفال من قبل الحزب الشيوعي للماويين في نيبال، وكذلك الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة. وأضاف أن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في تركمانستان (A/61/489) خلص إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة بصفة منتظمة في هذا البلد، بصرف النظر عن الإشارات الصادرة عن الحكومة بانتهاكاتها. وكانت المجالات الرئيسية موضع القلق المشار إليها في التقرير، حالة أنصار حقوق الإنسان، والقيود الصارمة على حرية التعبير والمعلومات، بما في ذلك قمع المعارضين السياسيين، والقيود المفروضة على حرية العقيدة وأوضاع الأقليات، واستخدام التعذيب، وعدم وجود قضاء مستقل، والوصول المحدود إلى الخدمات الصحية والتعليم. أما تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في أوزبكستان، فإنه يشير إلى الدعوة إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية للنظر في الحقائق والظروف وراء أحداث انديجان، وكذلك المزاعم حول

المعني بالإعاقة الذي صُمم لتيسير مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية في دورات اللجنة المخصصة وتزويدهم بمذكرة معلومات باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية عن إجراءات التصديق والتسجيل والتمويل والمشاركة. وتم إرسال خطابات إلى جميع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتضمن معلومات وافية عن دورات اللجنة المخصصة وعن إجراءات المشاركة فيها. وتم الرد على الاستفسارات الواردة من هذه المنظمات ومن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى، وبُذلت جهود خاصة لاستيعاب احتياجات ممثلي المنظمات غير الحكومية لدى اللجنة المخصصة، بما في ذلك السماح لها بوقت إضافي للتسجيل.

٥٢ - السيد مخيبر (القائم بأعمال مدير مكتب نيويورك التابع للمفوضة السامية لحقوق الإنسان): عرض تقارير الأمين العام المقدمة في إطار البندين ٦٧ (ب) و (ج) بشأن: العولمة وتأثيرها على التمتع التام بجميع حقوق الإنسان (A/61/281)؛ حقوق الإنسان والتدابير القسرية الأحادية (A/61/287)؛ مكافحة تشويه الأديان (A/61/325)؛ حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى جانب مجاهدة الإرهاب (A/61/553)؛ الأشخاص المفقودون (A/61/476)؛ الحق في التنمية (A/61/211)؛ مسألة الاختفاء القسري (A/61/289)؛ مركز الأمم المتحدة للتدريب في مجال حقوق الإنسان والتوثيق في جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (A/61/348)؛ المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى (A/61/352)؛ وترتيبات إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/61/513).

٥٣ - وأضاف قائلاً إن التقرير بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يتضمن معلومات عن التقدم المحرز نحو إنشاء مكاتب إقليمية لشمال أفريقيا وغرب أفريقيا

المناقشات الجارية في بعض البلدان في أنحاء مختلفة من العالم التي ألغت عقوبة الإعدام بشأن إعادة إدخال تلك العقوبة؛ ويشجب الاتحاد الحقيقة القائلة بأنه في بعض البلدان، مثل جمهورية إيران الإسلامية، لا يزال يُحكم بالإعدام على القسّر ويتم إعدامهم، في انتهاك واضح من جانب تلك البلدان لالتزاماتها القانونية الدولية.

٥٨ - وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي مترجع لتدهور حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في السودان، لا سيما في دارفور، حيث لا يزال العنف ضد المدنيين وثقافة الإفلات من العقاب يثيران قلقا كبيرا. ودعت إلى وقف فوري لانتهاكات حقوق الإنسان الجارية، بما فيها العنف الجنسي وأشكال العنف الأخرى القائمة على نوع الجنس، وحث جميع الأطراف على التعاون التام في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع، لا سيما القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وعليها أن تذكر الحكومة السودانية بمسؤوليتها عن حماية مواطنيها وضمان احترام حقوق الإنسان.

٥٩ - وقالت إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدعاة للقلق المستمر. وحسبما أكد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في هذا البلد، هناك تحديات خطيرة فيما يتعلق، في جملة أمور، بالحق في الغذاء، والحق في الحياة، وحق الأشخاص في الأمن والمعاملة الإنسانية والتمتع بالحقوق السياسية، ومن بينها حرية التعبير.

٦٠ - وفي ميانمار، تسعى مختلف العناصر الفاعلة في المجتمع المدني إلى تعزيز المصالحة السلمية والانتقال إلى الديمقراطية. وأعربت عن أسف الاتحاد الأوروبي إزاء الحقيقة القائلة بأن الحكومة حتى الآن غير مستعدة للتوصل إلى حل توافقي والتحرك في اتجاه الديمقراطية الشاملة للجميع. كما أن الحملة التي يشنها النظام الحاكم ضد شعب الكارين جعلت حالة حقوق الإنسان المتدهورة تزداد سوءا مما أسفر عن تزايد

انتهاكات حقوق الإنسان وحالة أنصار حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

٥٥ - السيدة لينتونين (فنلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وبلغاريا ورومانيا المنضمتين حديثا، والبلدان المرشحة للانضمام وهي كرواتيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدان عملية التثبيت والانتساب مثل مونتغرو وصربيا، بالإضافة إلى مولدوفا، فقالت إنه تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان لزيادة تعزيز أجهزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وتعهدت بأن يواصل الاتحاد العمل مع البلدان الأخرى لتمكين المجلس من البدء في إنجاز جميع الجوانب المتعلقة بولايته. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لتعزيز المشاركة النشيطة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة القائمة في عمل المجلس.

٥٦ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي باعتماد المجلس في دورته الأولى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأضافت أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات كان أيضا خطوة رئيسية للأمام. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى أن تعتمد الجمعية العامة تلك الصكوك الثلاثة. ويؤكد أيضا من جديد تأييده القوي للعمل الذي تضطلع به المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها.

٥٧ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعارض عقوبة الإعدام في جميع الحالات وفي ظل جميع الظروف. ويسهم إلغاء تلك العقوبة في تعزيز الكرامة البشرية والتطور التدريجي لحقوق الإنسان. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي دعا جميع الدول إلى إلغاء عقوبة الإعدام وتطبيق وقف عمليات تنفيذها ريثما يتم إلزائها بالكامل. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق إزاء

الكونغولية. ودعت إلى إنهاء فوري للعنف ضد النساء والفتيات ولتجنيد الأطفال كجنود ووضع حد فوري للإفلات من العقاب، من خلال ضمان التحقيق الملائم في الجرائم الجسيمة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ورحبت بإجراء الجولة الأولى لانتخابات ديمقراطية في جو سلمي في تموز/يوليه ٢٠٠٦ والمشاركة الواسعة للشعب الكونغولي، لكنها أدانت أعمال العنف التي وقعت في الفترة بين ٢٠ و ٢٢ آب/أغسطس. وقد طلب الاتحاد الأوروبي إلى السلطات الكونغولية تنفيذ العملية الانتخابية في سلام ووقار، ودعا جميع العناصر السياسية الفاعلة مراعاة مدونة السلوك للحملة الانتخابية، لا سيما فيما يتعلق بحظر استخدام خطاب يحض على الكراهية. وأخيرا، دعا الاتحاد الأوروبي السلطات الكونغولية إلى زيادة تعاونها مع الخبر المستقل ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٤ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي لاحظ مع القلق العدد الكبير من الهجمات التي تعرّض لها أنصار حقوق الإنسان وأعرب عن الأسف العميق لمقتل الصحفية آنا بوليتكوفسكايا في الاتحاد الروسي، وينبغي إجراء تحقيق واف في هذه الجريمة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. كما يساوره قلق عميق إزاء الحالة المتدهورة فيما يتعلق بحرية التعبير والصحافة وحالة أنصار حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع القلق عددا من الحالات الأخيرة التي تم فيها التحرش بأنصار حقوق الإنسان، بمن فيهم المحامين والمحتجين من العمال والصحفيين وأفراد الأقليات الإثنية والدينية واحتجاز هؤلاء في ظروف قاسية أو الحكم عليهم بالسجن لمدة طويلة لمجرد ممارستهم حقوقهم بوسائل سلمية، ويحث الاتحاد الحكومة الإيرانية على الامتثال لالتزاماتها الدولية بشأن حقوق الإنسان وإطلاق سراح المحتجزين على الفور.

أعداد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين عن أي وقت مضى. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته للإفراج عن أونغ سان سو كاي وجميع السجناء السياسيين الآخرين، ويطالب الحكومة بأن تشرك جميع القوى السياسية والإثنية في حوار حقيقي بغية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وإقامة الديمقراطية.

٦١ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء المشاكل الخطيرة التي تواجه حماية مجموعة من حقوق الإنسان في أوزبكستان، بما في ذلك الحق في حرية العقيدة والتعبير والاجتماع. وما زالت ادعاءات التعذيب مستمرة وفشلت الحكومة في أن تنفذ بالكامل توصيات المقرر الخاص المعني بقضايا التعذيب التي قدمها خلال زيارته في عام ٢٠٠٢. وأعربت عن استهجان الاتحاد الأوروبي لموقف الحكومة السلمي من الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في الأحداث التي وقعت في انديجان في أيار/مايو ٢٠٠٥ وعدم تعاونها مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٦٢ - وأعربت عن القلق العميق الذي يساور الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في سري لانكا حيث حدث هناك تصعيد في العنف وفي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك عمليات القتل دون محاكمة، وعمليات الاختفاء وتشريد أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ شخص. وأضافت أن المفوضية تؤكد الحاجة إلى إجراء تحقيق شامل في الانتهاكات المزعومة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وضمان القانون والنظام. كما تحث كلا الجانبين المتحاربين على احترام اتفاق وقف إطلاق النار واستئناف محادثات السلام وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان.

٦٣ - وأعربت أيضا عن قلق الاتحاد الأوروبي الشديد لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات الإيداء المستمرة في الأجزاء الشرقية من البلد التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة والميليشيات

٦٥ - وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي قلق بعمق إزاء القمع العنيف للمظاهرات في زمبابوي، وكذلك الاعتقالات والاحتجازات التعسفية وعمليات الطرد الجماعي القسرية ووقف وصول المساعدات الإنسانية. وأضافت أن الحالة في زمبابوي لا تزال مزعجة. وقد حث الاتحاد الأوروبي الحكومة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها، وسيواصل الاتحاد دعم جميع هؤلاء الذين يعملون في زمبابوي من أجل التغيير بالوسائل السلمية وإرجاع المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٦٦ - وقالت إنه يجري في إثيوبيا بصورة تعسفية احتجاز أعضاء المعارضة والمجتمع المدني، بما فيهم الصحفيين وأعضاء البرلمان. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تنتهي في الأشهر القادمة الإجراءات القضائية بحق هؤلاء المحتجزين. كما يساور

الاتحاد الأوروبي القلق حول معاملة السجناء السياسيين والدينيين في إريتريا المعتقلين في أماكن احتجاز سرية بدون محاكمة.

٦٧ - وقالت إن ناشطي المجتمع المدني يتم ترهيبهم في بيلاروس، حيث يساور الاتحاد الأوروبي الانزعاج إزاء التهديدات الجارية والأحكام غير القانونية بحق المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني، ويأسف لعدم استعداد الحكومة لاحترام المعايير الدولية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

٦٨ - وقالت إن التعصب والعنف اللذين يتعرض لهما أعضاء الطوائف الدينية حول العالم لا يزالان مثيرا للقلق. ويدين الاتحاد الأوروبي جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو العقيدة، ويحث الدول على ضمان أن تقدم نظمها الدستورية والتشريعية ضمانات ملائمة وفعالة لحرية الفكر والعبادة والعقيدة، للجميع دون تفرقة.

٦٩ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تصبح أطرافا في اتفاقية مناهضة التعذيب والعقاب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلى جميع الدول الأطراف أن توضح لموظفيها، بمن فيهم رجال الشرطة والجيش وقوات الأمن الأخرى أنه لن يتم مطلقا التسامح عن التعذيب. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بدخول البروتوكول الاختياري للاتفاقية حيز التنفيذ. ودعت جميع الدول إلى إيلاء الاعتبار للتوقيع على البروتوكول والتصديق عليه في وقت مبكر. كما تحث جميع الدول على التعاون التام مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

٧٠ - السيد ليو زهنمين (الصين): قال إنه لا يمكن تحقيق التمتع الشامل بحقوق الإنسان بعيدا عن السلام والأمن الدوليين. وأشار إلى انتشار العنف والصراع المسلح بصورة كبيرة وطالب بضرورة أن تبذل الأمم المتحدة جهودا أكبر حجما لمنع الصراعات وبناء السلام ومكافحة الإرهاب في جميع أشكاله. وينبغي أيضا أن يركز مجلس حقوق الإنسان على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن الصراع المسلح وبوجه خاص الصراعات الدولية.

٧١ - ورحب بتركيز المفوضة السامية على تعزيز الحق في التنمية والقضاء على الفقر الذي يعوق تقدم كثير من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا. وطالب المجتمع الدولي والبلدان متقدمة النمو بوجه خاص باتخاذ إجراء لمساعدة تلك البلدان على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن الأمل في أن يتم على نحو فعال تقويم النهج غير المتوازن في التعامل مع فئتي حقوق الإنسان.

٧٢ - وأضاف قائلاً إن حقوق الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والمعوقين والعمال المهاجرين والسكان الأصليين والأقليات الإثنية، تستحق جميعها اهتماما خاصا، ومن ثم

٨٠٠ مليون مزارع صيني من خلال إلغاء الضرائب الزراعية. وتتولى حاليا تعديل قانون التعليم الإلزامي لإلغاء جميع رسوم التعليم الإلزامي في المناطق الريفية. كما يجري تعديل قوانين الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية. ويجري أيضا إصلاح النظام القضائي. وتم الاضطلاع بتبادلات دولية في الرأي في ميدان حقوق الإنسان، وتعمل الحكومة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن الصين دولة نامية تضم ١,٣ مليار نسمة من السكان، ومن ثم ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أن الحكومة واثقة من أنه سيتم إحراز تقدم مطرد وهي مستعدة لزيادة تعاونها مع البلدان الأخرى لتعزيز مسألة حقوق الإنسان دوليا.

٧٦ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إنه على الرغم من أن الأمم المتحدة فعلت الكثير لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على مدى العقود، فقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان للتغلب على الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة التي أعاققت جهود المنظمة في الماضي. ومع ذلك، فشل المجلس حتى الآن في تحقيق ذلك، لا سيما فيما يتعلق بلبنان وفلسطين. كما أن محاولات بعض الدول لفرض ثقافتها على المجتمع الدولي، مع تجاهل التراث الثقافي والإثني والديني للآخرين، تعرّض للخطر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أرجاء العالم.

٧٧ - ومضى قائلاً إن هناك حاجة لمواجهة اتجاهات التفوق والسمو في مجال حقوق الإنسان وضرورة عدم فرض المعايير الوطنية بوصفها معايير دولية لحقوق الإنسان أو استخدامها لفرض إرادة قلة من الدول على الآخرين. كما لا ينبغي أن يُستخدم مجلس الأمن كمحفل للتعامل مع حقوق الإنسان على نحو يقوض مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة. وهناك حاجة أيضا إلى تجنب المحاولات التي

إنه يرحب باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والعهد الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات.

٧٣ - وقال إن أحد الدروس المستمدة من لجنة حقوق الإنسان هي أن سياسات القوة مخالفة للمبادئ الديمقراطية وإنه لا يمكن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال المواجهة. وعلى الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ومستويات التنمية المختلفة أن تحترم بعضها بعضا وتتعلم من بعضها الآخر عن طريق الحوار والتعاون. وعندما ينشئ مجلس حقوق الإنسان آلياته وإجراءاته، ينبغي أن يظهر جميع الأطراف التصميم والصبر في مسعى مشترك لخلق جو من الثقة المتبادلة والتعاون اللازم للمشاورات على قدم المساواة.

٧٤ - وأردف قائلاً إنه ينبغي إجراء الاستعراض الدوري الشامل بطريقة نزيهة وموضوعية وغير انتقائية ليتسنى تعزيز حوار بناء بدلا من الادعاءات والتهامات بين الدول بشأن مسائل حقوق الإنسان. وينبغي إنشاء الإجراءات الخاصة بأسلوب ديمقراطي وشفاف، وينبغي أن يكون إصلاح هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب المعاهدات موجها نحو تخفيف الأعباء على كاهل الدول الأطراف، مع تحسين الكفاءة وتجنب الازدواجية وتوفير الموارد. ويجب على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحسين التمثيل الجغرافي وحرفية موظفيها وأن تكون أكثر انفتاحا في قبول الإشراف من جانب الدول الأعضاء. وأضاف أن حكومته مستعدة للتعاون مع غيرها من البلدان في إجراء مشاورات بناءً بشأن تلك المسائل.

٧٥ - وقال إنه بموجب دستور الصين، تحترم الدولة حقوق الإنسان وتصورها. وهدف الحكومة من حماية حقوق الإنسان هو تعزيز الوثام الاجتماعي والتنمية البشرية الشاملة. وقامت الحكومة، في العام الماضي، بتخفيف العبء على كاهل

ترمي إلى تفسير الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي بشأن مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية السكان من الإبادة وجرائم الحرب والتطهير الإثني والجرائم ضد الإنسانية، على نحو يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو الافتتاح على سيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. بل يجب أن تجري جهود مكافحة الإرهاب طبقا لمعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك أهم حقوق الإنسان الأساسية وهو الحق في الحياة. ويجب أن يتصرف المجتمع الدولي طبقا لمبادئ القانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. وطالب بضرورة حصول الدول على مساعدة تقنية ومالية غير مشروطة لكي تصبح جهودها الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان متكاملة بدلا من أن تكون متضاربة مع جهود المجتمع الدولي، مما يساعد على ضمان حماية جميع الحقوق، بما فيها الحق في التنمية. وأخيرا، لا ينبغي لهيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات أن تتجاوز صلاحياتها. وهناك أيضا حاجة لاحترام مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧٨ - وقال إن حكومته أنشأت آليات وطنية لحقوق الإنسان لتقديم بيان موضوعي عن حالة حقوق الإنسان وللتعامل مع المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وتُبذل جهود حاليا لإدماج التوعية بثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام. وأشار إلى أن حكومته ملتزمة بحزم بالسير في طريق الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتهما، بروح من التعاون بين الدولة والشعب والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.